



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية العلوم السياسية

دور المؤسسات الحكومية الرسمية في إحلال العدل والسلام

دولة ماليزيا انموزجاً

بحث تقدم الطالب احمد محمد احمد حبيب

الى مجلس كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

بإشراف

م.د عفراط رياض محمد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالْبَشَّارُ وَالْمُنْذِرُ وَالْفَشَّارُ وَالْمُنْذِرُ وَالْمُنْذِرُ وَالْمُنْذِرُ وَالْمُنْذِرُ وَالْمُنْذِرُ

କାନ୍ତିରାମ

صدق الله العظيم

٩٠ سورة النحل / الآية

الإهداء

الى والدي ... قدوتي الأولى في دروب الحياة
الى والدتي ... التي علمتني معنى الصبر والمثابرة
الى روح اخي الشهيد ... مقدم "رحمه الله"
الى عضدي وسندتي... اخوتي الكرام "حسام" و"هشام"
الى شريكة حياتي ومنيـة فؤادي ... زوجتي
اهديكم جهدي المتواضع

الباحث

الشكر والتقدير

الحمد لله اقرارا مني بنعمته التي اسبغها علي، واحلاصا له بالوحدانية...

والصلوة والسلام على اشرف خلقه واطهرهم "محمد ابن عبد الله" صل الله عليه وعلى آله وصبه وسلم
يطيب لي وانا اضع اللمسات الأخيرة لدراستي هذه... ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى كل من
ساعدني في اتمامها واظهارها بهذا المظهر وفي مقدمتهم

استاذتي الفاضلة (عفراي رياض محمد)

لتفضلها بقبول الاشراف على هذه الدراسة

وبنلها الجهد الكبيرة في توجيهي وتسخيري نحو إنجازها بطريقة علمية واكاديمية
كما أتوجه بالشكر والتقدير الى عمادة كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل ممثلة بالعميد
أ.م.د(طارق محمد القصار)، وجميع الكوادر التدريسية والإدارية في الكلية.

ولكي لا يدركني النسيان، فلا بد من ابداء الشكر والتقدير الى زملائي واصدقائي الذين ساهموا في تسديد
خطاي الدراسية والبحثية، فجزاهم الله عنی خير الجزاء.

الباحث

المستخلص

تستهدف هذه الدراسة بيان الأدوار والفاعلية التي تضطلع بها المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة في ترسیخ واحلال مظاهر العدل والسلام في ثابيا الدولة واقع مجتمعها، بما يسهم في تعزيز أواصر التماسك الاجتماعي والديمغرافي فيها ويقلص من مظاهر التفكك والانحلال المجتمعي وضعف الأدوار السلطوية والحكومية للدولة برمتها.

وقد حاولت الدراسة الوقوف على ماهية مقاربات العدل والسلام من المنظور الإسلامي والوضعي، بغية التعرف على مدلولاتها اللغوية والاصطلاحية، وموقع العمل بها وكيفية احلالها في اطار الاعمال والادوار التي تؤديها المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة ممثلة بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع الاخذ بعين الاعتبار دراسة نموذج دولتي تمثل في تجربة إحلال العدل والسلام في التجربة الماليزية، التي استطاعت قيادتها ان تؤسس لإحلال وتطبيق هذه المفاهيم منذ نيل ماليزيا استقلالها عام ١٩٥٧ عن الاحتلال البريطاني لها، عبر اطلاقها لسلسة من الإصلاحات الجذرية والحقيقة التي طالت معظم الهيئات والمؤسسات في الدولة.

ونظرا لنجاح التجربة الماليزية في هذا المضمار، وقدرتها على إدارة مظاهر العدل والسلام وترسيخها في مجتمع اتسم بالتنوع والاثني والقومي والديني، والحال هذا يدفع بنا الى بحث وتتبع القدرة العقلانية والعدلية التي اتسمت بها مؤسساتها الحكومية الرسمية لفي اطار تحقيق أهدافها المجتمعية، والتي تجلت في نجاح القيادة السياسية الماليزية في دفع واقع الدولة نحو الارتفاع والتطور الى مصاف الدول المتقدمة، انطلاقا من واقع التنمية الشاملة المستدامة التي حققتها الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومات المالية المتعاقبة.

المحتويات

الصفحات	المحتويات	الموضوع
أ		الآية الكريمة
ب		الاهداء
ج		الشكر والتقدير
د		المستخلص
هـ		المحتويات
٤-١		المقدمة
١٩-٥	المبحث الأول: المؤسسات الحكومية الرسمية كأدوات لإحلال العدل والسلام (مدخل مفاهيمي)	
١٥-٦	المطلب الأول: مفهوم وطبيعة المؤسسات الحكومية الرسمية	
١٩-١٦	المطلب الثاني: مفهوم العدل والسلام	
٣١-٢٠	المبحث الثاني: دور المؤسسات الحكومية الرسمية الماليزية التنموي في إحلال العدل والسلام	
٢٣-٢١	المطلب الأول: ماهية النظام السياسي الماليزي والمؤسسات الرسمية.	
.٣١-٢٣	المطلب الثاني: ترسیخ المؤسسات الرسمية الماليزية للعدل والسلام في اطار التنمية الشاملة المستدامة	
٣٢		الخاتمة
٣٣		النتائج
٣٨-٣٤		قائمة المصادر

المقدمة.

تعد دراسة الدول والمجتمعات ذات التباين السكاني اثنياً ودينياً مشكلة كبيرة أمام محاولات توصيفها وبيان القدرة النظامية والمؤسسية والسلطوية التي تديرها، لاسيما ان كانت هذه الدول تتبع تحت تقسيمات الدول النامية في تراتبية النظام الدولي، وهو ما يجعل من طريقة البحث عن الامن والاستقرار ومتطلبات تحقيقه على ارض الواقع امراً شبه مستحيلاً، بسبب تباين الآراء والهويات الفرعية التي يحتويها مجتمع هذه الدولة، ويشكل عائقاً امام بروز هوية وطنية شاملة وجامعة لكل الهويات.

انطلاقاً من هذه المسألة فإن ما يمكن قوله ان دولة ماليزيا تعد استثناءً عن هذه القاعدة، نظراً لنجاحها في تجاوز عقبات التفكك المجتمعي وانطلاق مؤسساتها الحكومية في اطار تحقيق الامن والاستقرار المجتمعي والسياسي لواقع ماليزيا، اذ ما يمكن قوله في هذا الشأن ان ماليزيا استطاعت ان تشق طريق تتميّتها بخطى ثابتة وقائمة على الصبر الاستراتيجي والتراطبية التنموية التي تناولت جميع مناطي الحياة في الدولة، مما جعلها بحق واحدة من المعجزات الآسيوية التي تشهد لها طبيعة التحولات التنموية على الصعيد العالمي.

فقدت أصبحت ماليزيا وفلسفة تجربتها التنموية له خصوصيته ومبادئه ومسارته التي ميزت نظامها السياسي، واستطاعت عبرها ان تحقق الاستقرار على الصعيد الداخلي والخارجي، ودفع ميادين التطور والنمو في مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية، منذ ان نالت استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧، وهو ما جعلها مثلاً عالمياً يحتذى به، وحجة باللغة امام الآراء السياسية التي تُصعب وتقلل من النقاوة السياسية للدولة في اطار عنايتها واحتواها لمجتمعات قائمة على التباين العرقي والاختلاف الثقافي والتعدد الديني، وذلك عبر قراءة تجربة المؤسسات الماليزية الحكومية التي اولت عناية فائقة للجوانب القيمية والثقافية والحضارية في اطار ومضمون مشروعها التنموي الساعي الى ترسیخ واحلال مفاهيم ومعايير العدل والسلام في شايا المجتمع الماليزي.

ومن هنا يحاول هذه البحث ان ترکز مساراتها البحثية والدراسية حول جزئية مهمة وفاعلة في بنية النظام الماليزي تتمثل في بيان قدرة وفاعلية المؤسسات الحكومية الرسمية للدولة في اطار فلسفة نهوضها التنموي الساعي الى إحلال العدل والسلام في مختلف الأصعدة والمؤسسات التي يتشكل منها المجتمع، وهو ما يضفي طابع الاستقرار الأمني والمجتمعي للدولة، ويسهم في دفع مكانتها السياسية والدولية في

تراتبية النظام الدولي والإقليمي، انطلاقاً من العقلية السياسية للقيادة المالية التي ادارت عمليتها التنموية في شتى جوانها، واستثمرت جميع قدراتها ومقوماتها في عملية بناء الدولة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، متجاوزة بذلك معاً معاً التداخل والتشابك ما بين الجوانب الإثنية والقيمية وما بين الجوانب الوطنية والقومية، وهو ما ساعد على تجاوز نظامها السياسي التقوّق الفئوي والاثني، وعزز من فاعلية الأداء السياسي للدولة في إطار تعزيز مظاهر الاندماج المجتمعي والعدالة المجتمعية.

أهمية البحث.

للدراسة أهمية علمية وأخرى عملية:

تكمّن أهمية البحث في معرفة المقاربات والنظريات التي يمكن عبرها تفهم واستيعاب الطرق والوسائل التي يمكن عبرها بناء الدولة والمجتمع وبيان الوسائل التنموية التي تعمل على تعزيز بنية العدل ومظاهر السلم المجتمعي في الدولة، كما يمثل منطلقاً أكاديمياً يمكن أن يثير المهتمين والمحظيين بجوانب إدارة السلطة والحكم الرشيد، كما تشكل رؤية أكاديمية، يمكن الاحتكاء بها في إطار مؤسسات صنع القرار والجهات المعنية بجوانب النهوض المجتمعي والتنموي.

حدود البحث.

١ - الحدود الزمنية: تعطي الحدود الزمنية للبحث المدة التي تمت من استقلال دولة ماليزيا عام ١٩٥٧ وحتى الان.

٢ - الحدود المكانية: اما الحدود المكانية للبحث فإنها تتمثل في النطاق الجغرافي لدولة ماليزيا.

٣ - الحدود الموضوعية: تتركز الحدود الموضوعية للبحث في بيان قدرة المؤسسات الحكومية الرسمية في ترسیخ مبادئ العدل والسلام واحتضانها في سياق مقاربات التنمية الشاملة المستدامة لماليزيا.

إشكالية البحث

في إطار ما تشهده المحاولات الدولية حيال البناء المؤسسي والسلطوي الساعي إلى بناء دولة المؤسسات، بهدف ترسیخ مبادئ العدل والسلام في بنيتها المجتمعية، والذي يسهم في تعزيز أواصر بنيتها السكانية والاجتماعية، واستناداً لما تقدم، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث عبر السؤال

الآتي (ما مدى العلاقة الترابطية والتشابكية بين أدوار المؤسسات الحكومية الرسمية، وضرورات إحلال العدل والسلام في الدولة الماليزية)؟ ويتفرع عنه هذه الاشكالية جملة تساؤلات فرعية تتمثل فيما يأتي:

- ماهو الاطار المفهيمي للمؤسسات الحكومية الرسمية؟

- ماذا يقصد بمفهوم العدل والسلام؟

- ماهي البنية المؤسسة للنظام السياسي الماليزي؟

- ماهي المقاربات التنموية التي تبنتها المؤسسات الحكومية الرسمية لماليزيا في اطار ترسیخ واحلال العدل والسلام؟

فرضية البحث.

انطلاقا من الإشكالية التي يثيرها البحث، فإنه تسعى الى اثبات الفرضية المتمثلة بالآتي:-

في أي دولة وعلى اختلاف النظام السياسي الذي يدير دفة السياسة والحكم فيها، فإن المؤسسات الحكومية الرسمية فيها تعد المعنى الأول بطبيعة إدارة عملية التنمية فيها واحلال مبادئ الاستقرار والسلم المجتمعي والعدالة التوزيعية فيها، وهذا ما يدفعنها الى القول ان المؤسسات الحكومية الرسمية في ماليزيا اخذت على عاتقها إدارة الجزء الأكبر والاهم من عملية التنمية الشاملة للمجتمع الماليزي بهدف تعزيز النسيج الاجتماعي والعرقي فيه، وهو ما يسهم في إحلال مظاهر العدل والسلام المجتمعي، ويدفع باتجاه تحسين الدولة من القلائل والتبنيات الاثنية والعرقية التي تهدد استقراره.

مناهج البحث.

ان الديناميكية السياسية للدولة وتدخل مسارات تفاعلها حيال أي ظاهرة سياسية، تفرض على الباحث اللجوء الى منهجية متعددة ومركبة، بغية الإجابة على التساؤلات والفرضيات التي تطرحها الدراسة بما يؤمن الوصول الى اختبار مدى نجاح التجربة المؤسساتية الماليزية، وانطلاقا من ذلك تم توظيف سلسلة من المناهج العلمية في اطار هذه الدراسة والتي تتمثل في الآتي:

١ - **المنهج النظمي:** يعد هذا المنهج الذي صاغه المفكر "ديفيد استون" أحد أهم المناهج العلمية المعنية بدراسة سلوك وأداء النظم السياسية، وتأتي عملية توظيفه في إطار الوقف على طبيعة المدخلات والمخرجات التي اثرت في النظام السياسي الماليزي وطبيعة تفاعله معها في إطار التنمية الشاملة للدولة.

٢ - **منهج صنع القرار:** يأتي هذا المنهج في سياق الغاية البحثية المرجوة للتعرف على طبيعة القرارات التي صاغتها النخبة القيادية السياسية لماليزيا والتي أسهمت تبلور العملية التنموية في ماليزيا، وعززت من طابع العدل فيه.

٣ - **المنهج التحليلي:** أما المنهج التحليلي فتأتي عملية توظيفه في سياق التعرف على الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي آثرتها العملية التنموية في الدولة، وبالتالي لابد من منهج يقوم على تحليلها وتفكيك سياقاتها بغية تفهم الآثار التي تركتها على البنية المجتمعية والسياسية للدولة.

هيكلية البحث.

لعرض الالامام بطبيعة الموضوع مضامينه، فإنه تم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين أساسين، فضلا عن المقدمة والخاتمة، تناول المبحث الأول، الذي يحمل عنوان **المؤسسات الحكومية الرسمية كأدوات لإنفاذ العدالة والسلام (مدخل مفاهيمي)**، واحتوى على مطلبين أساسين تناول الأول مفهوم المؤسسات الحكومية الرسمية وطبيعتها، فيما تناول المطلب الثاني مفهوم العدالة والسلام، أما المبحث الثاني فحمل عنوان، **دور المؤسسات الحكومية الرسمية الماليزية التنموي في إحلال العدالة والسلام**، وانتظم في مطلبين كذلك، تناول الأول طبيعة النظام السياسي الماليزي والمؤسسات الرسمية فيه، فيما تناول الثاني ترسیخ المؤسسات الرسمية الماليزية للعدالة والسلام في إطار التنمية الشاملة المستدامة.

المبحث الأول

المؤسسات الحكومية الرسمية كأدوات لإحلال العدل والسلام (مدخل مفاهيمي).

يتربّ على قيام الدولة وجود سلطات عامة فيها تعمل على تسيير شبكة المؤسسات والهيئات التي تنظم الشؤون الإدارية والسياسية في الدولة، والتي تنظم وفقاً لمبدأ توزيع السلطة الحاكمة، واهم السلطات هي المؤسسات المتمثلة بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ومن التسمية التي تأخذها هذه السلطات يتبيّن اضلاع كل واحدة منها في إدارة طبيعة السلطة في الدولة، فالتشريعية تتعنى بتنظيم القضايا التشريعية في الدولة، في حين تختص التنفيذية في تنفيذ التشريعات وجهاز الحكم، وتقتصر المؤسسة القضائية على إدارة القضاء في الدولة، وهنا يتضح مدى الفاعلية والمسؤولية التي تقع على هذه المؤسسات، لاسيما المسؤوليات المعنية بطرق إحلال العدالة المجتمعية والتوزيعية بين المقوم السكاني في الدولة، وهو ما يؤسس لمبدأ الانصاف المجتمعي، ويعزز من قيمة السلام والوئام المجتمعي، ولغرض بيان هذه الإشكاليات البحثية يأتي هذا المبحث لبيان الإطار المفاهيمي لكل من المؤسسات الثلاث، فضلاً عن محاولته البحثية في بيان مفهوم وتعريف العدل والسلام، ولأجل ذلك تم تقسيم المبحث إلى مطلبين أساسين:

– المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الحكومية الرسمية.

– المطلب الثاني: مفهوم العدل والسلام.

المطلب الأول: مفهوم وطبيعة المؤسسات الحكومية الرسمية.

تعد المؤسسات الحكومية الرسمية، مؤسسات كفيلة بإدارة السلطة وتنظيمها في الدولة درءً لعملية التفرد بها وتسيد سلطة ضد أخرى، وهو ما يسهم في مظاهر الاستبداد السلطوي والمؤسسي، ويقلص من مظاهر المشاركة السياسية في إدارة السلطة، وبالتالي تقييد لمظاهر الحريات والحقوق، ولذلك ظهرت المفاهيم والأفكار التي تناولت بضرورات تقسيم إدارة الحكم في الدولة إلى مؤسسات سلطوية رسمية تعنى بمسارات السلطة ممثلة بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويحاول هذا المطلب الوقوف على ماهية المؤسسات الحكومية الرسمية، فضلاً عن بيان التأصيل التاريخي والفكري لظهورها في ادبيات إدارة الدولة والحكم.

أولاً: مفهوم المؤسسات الحكومية الرسمية.

على الرغم من قدم مصطلح المؤسسات الحكومية الرسمية وشيوخ استخدامه، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل يتفق عليه فقهاء علم السياسة فهناك من يقصد به السلطات العامة في الدولة بمختلف أنشطتها، وهناك من يقتصره على المؤسسات الثلاث التي تشكل بنية الحكومة، لكن ثمة مجموعة مفاهيم وتعريفات شاعت في ادبيات النظم السياسية للإشارة إلى مفهوم المؤسسات الرسمية واكتسبت طابع الشيوع للدلالة عليها، ومنها ما يرمي إلى المؤسسات الرسمية بالقول: إنها المؤسسات التي ترتكز عليها آلية إدارة الدولة وتسيير هيئاتها وفقاً للنظام السياسي والدستوري لها^١.

ويرى البعض أن المقصود بالمؤسسات الرسمية في الدولة: هي تلك المؤسسات التي اوجتها فلسفة النظم السياسية لتأطير وتشكيل النظام السياسي للحكومة ومنع الاستبداد والتفرد بالحكم، والتي انتظمت بمؤسسات ثلاث ممثلة بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية تضفي بمجملها على سلوك الدولة الطابع القانوني والدستوري السياسي^٢.

^١ - محمد كاظم المشهداني، *القانون الدستوري: الدولة، الحكومة، الدستور*، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ٢٠١١)، ص ٤٢.

^٢ - علي يوسف الشكري، *الوسيط في فلسفة الدولة*، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١١)، ص ٣٥.

كما تعرف المؤسسات الرسمية بأنها: تلك الهيئات التوجيهية المركزية في النظام السياسي، والتي تعمل على إدارة التفاعلات بين بنية النظام السياسي والأجهزة او الهيئات الفرعية له، في إطار عملية تخطيط وتنفيذ التفاعلات السياسية والاجتماعية والقانونية التي تتصل بأداء النظام السياسي^١.

ويعرفها آخرون بأنها: المؤسسات الدستورية التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة السلطة وعدم التفرد بها لصالح جهة واحدة على حساب الجهات الأخرى، وتحدد دستورياً وتشريعياً اختصاصات و مجالات والحدود التي تقف عندها كل مؤسسة، فضلاً عن تميز واستقلال كل مؤسسة عن الأخرى بما يضمن تشكيل توازن مؤسسي فيما بينها يعزز من خصوصية الرقابة المتبادلة بين هذه المؤسسات^٢.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التعريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الرسمية تمت صياغتها وفقاً للتطور التاريخي والفلسفي لشكل الدولة ونظامها السياسي بهدف إحلال التفاهم والترابط الحقوقي والمؤسساتي بين الحاكم والمحكم ودرء لتركيز قوة السلطة في يد الحاكم مما يستهدف التعسف والاستبداد فيها، ويرجع الفضل في بيان ذلك إلى رواد الفلسفة السياسية الحديثة من أمثال جون لوك ومونتيسكيو وجان جاك روسو^٣. الذين نظروا لمفهوم العقد الاجتماعي-السياسي ليكون وسيلة اجتماعية وقانونية وسياسية يمكن عبرها ضمان حقوق وحريات الشعب وضمان عدم تركز السلطة بيد الحاكم، فضلاً عن ضرورة تقسيم سلطات الحاكم إلى مؤسسات ثلاثة تشكل أطر النظام الحكومي وتحمّل استبداد سلطة على أخرى في إطار تسيير الوظائف والاعمال التي تتضطلع بمسارات إدارة الدولة، فضلاً عن تحقيق العدالة السياسية والقانونية والاجتماعية فيها^٤.

^١ - اندياس فيرايكه وآخرون، *اطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية*، ترجمة: سامي أبو يحيى، (بيروت: المكتبة الشرقية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ٨٣.

^٢ - بختة نذنان، "الحدود الدستورية بين السلطة التنفيذية والتشريعية (دراسة مقارنة)"، *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد ٢، العدد ٩، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، أذار/٢٠١٨)، ص ١١٢٠.

^٣ - علي يوسف الشكري، *الوسط في فلسفة الدولة*، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

^٤ - بكر احمد مصطفى، *اساسيات إدارة مؤسسات الدولة*، (عمان: مؤسسة الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص ٤٥-٤٤.

فعد مطالعتنا لفلسفة مونتسكيو في كتابه (روح القوانين) نجد ان معظم أفكاره ترکزت حول حرية الشعب ومنع تركيز سلطة المؤسسات السياسية بيد جهة واحدة عبر تقسيمه لسلطة النظام السياسي الى ثلاث سلطات (تشريعية-تنفيذية-قضائية)، وأصبحت مبادئ فلسفته فيما بعد أساساً لتأطير حقوق وحريات الأفراد ومبدأ الفصل بين السلطات في النظم السياسية العالمية، ويلحظ ذلك عبر المادة (٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اذ تنص هذه المادة على "كل مجتمع لا تتوافق فيه ضمانات الحقوق والحريات الفردية، ولا يتكرس فيه مبدأ الفصل بين السلطات فهو مجتمعاً غير دستورياً".

ولا يختلف الحال في فلسفة روسو عن سابقيه، اذ حاولت مجاماً أفكاره ان تصيغ المجتمع وشكل النظام السياسي فيه بما يتوافق مع مبادئ العدل والانصاف ونزع صفة القداة الدينية عن الدولة ونظام حكمها، اذ شدد على ان يكون الشعب هو مصدر السيادة في الدولة وهو ما يوكله الى انتزاع الحكم متى ما أخلّ الأخير في شروط العقد الذي اوصله الى السلطة، اذ ان الحكومة التي تتبثق عن إرادة الشعب ماهي الا حكومة ممثلة عن الشعب وليس سلطة عليها فوق ارادته^١. وحاول ان يطرح عدة أنواع من اشكال الحكم، كالديمقراطي والارستقراطي والملكي، ووُجِد ان طريقة تفعيل هذه النظم تتطوي على طبيعة المجتمع نفسه، الا ان اجمع على ان الغاية الأساسية لكل هذه الأنواع ينبغي ان تتحصر في تحصيل السعادة العامة للأفراد، وإرساء فضائل العدالة والمساواة بينهم وفقاً للطبيعة القانونية والجغرافية والاقتصادية للدولة^٢.

اما في الفكر السياسي الإسلامي، فإن طبيعة المؤسسات الرسمية للحكومة لم يتناولها الفقه السياسي الإسلامي كما تم تناولها في الفكر الغربي، ذلك ان الشريعة الإسلامية اوجدت مفاهيم الحكم وشكل السلطات فيه محكوم بالمبادئ والقواعد الكلية وليس الاحكام التفصيلية المنصوص عليها صراحة التي اقرها الدين الإسلامي، وهذا يعني ان الإسلام لم يأتي بشكل محدد للنظام السياسي وهيكله وترتيباته

^١ - فضل الله محمد إسماعيل، *رواد الفكر السياسي الغربي الحديث*، (الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٢٥٣.

^٢ - جان جاك روسو، *عقد الاجتماع أو مبادئ الحقوق السياسية*، ط ٢، ترجمة: عادل زعير، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ص ٨٨-٨٩.

^٣ - مهدي محفوظ، *اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث*، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠)، ص ١٥٧-١٥٨.

القانونية والسياسية وهو ما يجعل من الشريعة الإسلامية ومبادئها والأسس التي ارتكزت عليها صالحة من حيث التنفيذ والتطبيق في كل زمان ومكان سواء كان ذلك في مجال السياسة والحكم أم في مجال الإدارة العامة للمجتمع الإسلامي^١.

ف عند النظر إلى دولة الإسلام في عهد الرسول (صل الله عليه وسلم) وما تلاها من دول الخلفاء الراشدين، نجد أن طبيعة المؤسسات الرسمية التي كانت تدار بواسطتها الدولة لم تتشكل طبيعتها من جراء النصوص القرآنية، وإنما جاءت وفقاً لمتطلبات الحاجة الشرعية أي عن طريق الفقه الإسلامي وللسنة النبوية، وارست قواعد ومبادئ استخلاصها الفقه الإسلامي عبر الشريعة الإسلامية، لإقامة العدل بين البشر على اختلاف أعرافهم، ووفقاً للمصلحة الشرعية المنوطه بالعامة، ومنها ما يتعلق بالبيعة والشوري التي تعد بمثابة (السلطة التشريعية)، فعلى الرغم من وجود الرسول (صل الله عليه وسلم) على رأس سلطة الدولة الإسلامية إلا أنه لم يكن مستبداً برأيه، بل كان يحاور ويشاور صحابته الكرام (رضوان الله عليهم) في أمور الدنيا وإدارة الحكم وتوزيع السلطات في الدولة الإسلامية^٢. وفقاً للنص القرآني الذي أمر به ((وامرهم شوري بينهم))^٣ وكذلك ((وشاورهم في الامر، فإذا عزمت فتوكل على الله))^٤.

وإنطلاقاً من ذلك نجد أن جميع الدول الإسلامية التي تلت عهد دولة الرسول، قد عملت على إدارة الدولة والحكم وفقاً للقواعد والمبادئ التي سارت عليها طريقة حكم الرسول لدولته الإسلامية، على الرغم من التفاوت الكبير بين الممارسات السلطوية التي بنيت عليها دولة الرسول وبقي الدول الإسلامية اللاحقة بعدها، إذ نجد أن دول الخلافة بعد دولة الرسول قد تناولت طرق إدارة الحكم الرشيد القائم على الشرع الإسلامي بما يتوافق واهواء السلاطين والخلفاء، وباتت عملية تعاقب الحكم تخضع للتوريث أكثر مما يخضع للشوري والبيعة، وهو ما أدى إلى تأكل شرعية هذه الدول واندثارها^٥.

^١ - احمد الريسيوني، الفكر الإسلامي وقضاياها السياسية المعاصرة، (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٦-١٧.

^٢ - احمد جبرون، نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥)، ص ٥٥-٥٧.

^٣ - سورة الشوري/الآلية ٣٨.

^٤ - سورة آل عمران/الآلية ١٥٩.

^٥ - مصطفى حلمي، نظام الخلافة في الفكر الإسلامي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤)، ص ٤٥٦-٤٥٧.

ثانياً: طبيعة المؤسسات الحكومية الرسمية.

لا شك ان أي مجتمع انساني يحتاج الى التنظيم والتدبير كي يكتسب صفة الانتظام والضبط المجتمعي، وهذه العملية لا يمكن ان تتوافر ما لم يكن هناك جهاز تنظيمي اعلى في هذا المجتمع يقع على عاتقه تنظيم وترسيم وإقرار كل ما يتعلق بقوانين وشائعات التنظيم التي تخص هذا المجتمع، وابرز المؤسسات الحكومية الرسمية هي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١ - المؤسسة التشريعية.

لا يمكننا الحديث عن أي تنظيم سياسي ومؤسساتي وقانوني دون وجود مؤسسة تشريعية عليا في هذا المجتمع/الدولة يقع على عاتقها اقتراح وتنظيم اللوائح القانونية والتشريعات القضائية والدستورية، بهدف اكتسابها صفة الالتزام من حيث الإقرار والخضوع لها وهو ما يضمن خاصية الالتزام بها سواء من قبل الحكام او المحكومين، فالسلطة او المؤسسة التشريعية تكون الجهة المسؤولة الأولى في الدولة او المجتمع التي تضطلع بمهام تنظيم الحياة التشريعية والرقابية والقانونية على مختلف السياسات التي تحرك وتنظم الدولة، فهي بذلك تتمتع بالحق في وضع القواعد القانونية العامة الملزمة التي تنظم باقي مؤسسات الدولة والمجتمع^١.

كما تكون مسؤولة عن عملية التمثيل البرلماني لأفراد الدولة فيها وهي المؤسسة التي يتم انتخاب أعضائها من قبل الشعب، وتمثل في الوقت نفسه مصالح الشعب وتطلعاته المستقبلية، وتقع على عاتقها السلطة الرقابية حيال المؤسسة التنفيذية المعنية بتنفيذ توجيهات المؤسسة التشريعية، وهي السلطة التي تقوم بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية وضمان عدم تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها^٢.

^١ - حميد حنون خالد، *الأنظمة السياسية*، ط٣، (بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٠)، ص ص ٦٩-٧٠.

^٢ - زهيرة بن علي، دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية: دراسة مقارنة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، ٢٠١٥)، ص ١٠٢.

ومن ابرز الوظائف الرقابية التي تضطلع بها المؤسسة التشريعية لا سيما حيال المؤسسة التنفيذية هي ما يأتي^١ :

أولاً: السؤال هو آلية استيضاحية يتم توجيهها من قبل أحد ممثلي المؤسسة التشريعية (نائب برلماني)، إلى أحد الوزراء أو رئيس الوزراء في المؤسسة التنفيذية بغية التعرف على مسألة معينة تتعلق باختصاصه أو عمله، وتهدف هذه العملية إلى الحصول على معلومات مهمة أو تشخيصية تدرج في إطار تقويم عمل الحكومة أو انتقادها أو الكشف عن بعض الممارسات الخاطئة التي لجأت إليها.

ثانياً: الاستجواب: تأتي آلية الاستجواب البرلماني كطريقة محاسبية واتهام صريح لاعضاء المؤسسة التنفيذية، كونه يحمل اتهاماً موجهاً من قبل أحد أعضاء المؤسسة التشريعية (البرلمان)، إلى أحد الوزراء أو رئيس الوزراء وينطوي على مناقشة حقيقة وجادة تضطلع فيها مجمل أعضاء المؤسسة التشريعية، وقد تنتهي آلية الاستجواب إلى طرح الثقة بأحد أعضاء المؤسسة التنفيذية أو جميعها.

ثالثاً: التحقيق: أما آلية التحقيق فهي طريقة تلجأ إليها المؤسسة التشريعية حول التحقيق عن أمر معين أو إشكالية معينة تخص عمل المؤسسة التنفيذية، وذلك عبر قيام المؤسسة التشريعية بتكليف أحد لجانها في التحقيق بهذه الإشكاليات سواء كانت إشكاليات تشريعية أم تنفيذية كمظاهر الفساد المالي والإداري.

رابعاً: الرقابة المالية: تعد هذه الرقابة أحد أهم الأدوات التي تستخدمها المؤسسة التشريعية في إطار رقابتها على السلطة التنفيذية في إطار عمل الدولة، إذ يعهد إليها إقرار مشروعات الموازنة المالية العامة للدولة، وكذلك الإيرادات والنفقات المالية، والمقترنات القانونية التي تخص الجوانب الضريبية والمحاسبية، فضلاً عن التأكيد من مجمل التشريعات المالية^٢.

^١ - نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ص ٣٨٣-٣٨٤.

^٢ - عوض رجب الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٢٧٦.

خامساً: تصديق المعاهدات وإعلان الحرب: تعهد معظم النظم البرلمانية إلى المؤسسة التشريعية مهمة التصديق على المعاهدات الدولية التي تبرمها الدولة، وكذلك مهمة إعلان الحرب أو خوضها والدخول فيها، كونها تعد من القرارات المصيرية التي تتصل بحياة المجتمع والدولة ككل^١.

٢ - المؤسسة التنفيذية.

تعد المؤسسة التنفيذية من أهم المؤسسات التي تقع على عاتقها مسؤولية إدارة الدولة ورعايتها مصالحها، إذ تقوم عبر مشاركتها مع المؤسسة التشريعية بوظائف عدة تعمل على ديمومة الدولة وتطورها وضبط سياقات عملها، إذ تعتبر هذه المؤسسة الإدارة العليا في الدولة والمسؤولة عن رسم وتنفيذ مجمل السياسات العامة للدولة وتنفيذ القوانين.

وعلى اختلاف النظم السياسية في دول العالم سواء كانت نظم رئاسية أم برلمانية أم غير ذلك، فإن هذه المؤسسة تبقى الجهاز الإداري الأكبر والأكثر شعراً، في إطار مهام إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إذ تستند إلى منظومة من القيم والمبادئ والأسس الموضوعية ذات الكفاءة والمركزية والفاعلية التي تحتاجها عملية إدارة الدولة، وهي تضم في ثياتها مجموعة من الوزارات التي تهتم بالأمور السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتعليمية للدولة، وتتفرع عنها مجموعة من الدوائر والمؤسسات واللجان الفرعية التي تعمل على توزيع مهام وعمل المؤسسة التنفيذية وطريقة الإشراف عليها^٢.

ويشرف على عمل هذه المؤسسة رئيس الحكومة في إطار النظم البرلمانية، أو رئيس الدولة في إطار النظم الرئاسية، ولهذا فهي تتطلب درجة عالية من التفاهم والمرنة المتبادلة ما بين القائمين على إدارة الوزارات ورئيس المؤسسة التنفيذية وهو ما يسهل من عمل هذه الجهاز الإداري الكبير، بهدف الالامام ب مختلف المهام والأدوار المتنوعة والمتباينة التي تقع على عاتقها في ضوء المشكلات والمسؤوليات التي تفرضها عملية تسارع التطورات المعاصرة التي تشهدها الدول والمجتمعات^٣.

^١ - عوض رجب الليمون، *الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري*، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧.

^٢ - صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، *الأنظمة السياسية*، (بغداد: كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١)، ص ٧٦.

^٣ - نواره تريعة وعزيزة شيري، *الوجيز في القانون الدستوري: الحكومة-الديمقراطية*، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، ٢٠٢٢)، ص ١١.

ومن ابرز المهام والوظائف التي تقع على عاتق المؤسسة التنفيذية هي^١ :

أولاً: إدارة الشؤون الداخلية للدولة: ان عملية استقرار وترسخ القيم الأمنية والمجتمعية لا ي دولة نجدها تقع ضمن مهام الوزارات السياسية في هذه المؤسسة، لا سيما وزارة الدفاع والداخلية وأجهزة الامن القومي، التي دائما تكون ضمن مهام ورئاسة رئيس الوزراء او الجمهورية، والتي يعهد اليها بعمليات حفظ الامن والنظام والقيم المؤسسية للدولة والمجتمع، فضلا عن اظهار ارادتها العسكرية والأمنية داخليا وخارجيا بما يحقق لها مظاهر الهيبة والاحترام الأمني والعسكري.

ثانياً: إدارة الشؤون الخارجية: لا يقتصر عمل المؤسسة التنفيذية على الإدارة الداخلية لمصالح الدولة فحسب، بل يعهد اليها كذلك بإدارة مصالح واهداف الدولة خارجيا عبر وزارة الخارجية المعنية بذلك، والتي تعمل على تنظيم العلاقات السياسية والدبلوماسية للدولة مع بيئتها الخارجية والدولية، كما تعمل عبر التنسيق مع باقي الوزارات والقطاعات الحكومية بإدارة مصالح البلد القومية والسياسية، فضلا عن عملها في اطار تمثيل الدولة كشخص معنوي في غيرها من الدول، وارسال واستقبال الممثليين والمعهوديين الدوليين للدول والحكومات الأخرى.

ثالثاً: إدارة الشؤون المالية والاقتصادية: ان من ابرز المهام التي تضطلع بها المؤسسة التنفيذية هي الإدارة الرسمية والعقلانية للمنظومة المالية والاقتصادية للدولة، ويندرج ضمن ذلك عملية إدارة صرف الأموال وجباتها وطرق ايداعها ومراقبتها عبر وزارة المالية، التي تعمل على تأمين المتطلبات المالية لمختلف إدارات ومؤسسات الدولة وافرادها، كما تقوم كذلك بعملية إدارة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع وزارة التجارة التي تعنى بذلك بهدف تأمين المتطلبات الاقتصادية والتجارية التي تحتاجها الدولة، بما يؤمن لها هامشا من الامن الاقتصادي والمالي لها^٢.

رابعاً: إدارة الشؤون القانونية: قد يظن البعض ان المؤسسة التنفيذية لا تعنى بمهام إدارة الأمور القانونية والقضائية، لكن الواقع العملي يثبت عكس ذلك، اذ نجد ان عملية صنع القوانين واقتراح مشروعاتها يقع

^١ - علي يوسف الشكري، *مبادئ القانون الدستوري*، (عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ص ١٩٣-١٩٤.

^٢ - محمد حواسى واحمد حزيزى، *مكانة السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري*، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، ٢٠٢١)، ص ص ٢٥-٢٧.

ضمن مهامها، كما تقوم بإصدار اللوائح والتشريعات والإدارية لعملية تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية، كما لها بعض المهام التي تمثل في تفسير وتوضيح اللوائح والصياغات القانونية، وفي بعض الأحيان تنفرد هذه المؤسسة باتخاذ قرارات وقوانين في الحالات الطارئة والحرجة تتجاوز مهام السلطة التشريعية كالحروب والنوازل والكوارث الطبيعية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى^١.

٣ - المؤسسة القضائية.

تعد المؤسسة القضائية ثالث المؤسسات الرسمية التي تكون الجهاز الإداري العام للدولة، وعلى الرغم من أهمية وفاعلية المؤسسة القضائية في إدارة المسؤولية الرقابية للعملية السياسية في الدولة، إلا أن أدوارها وأولوياتها تتباين بحسب النظم السياسية المتبعة في الدولة.

فال المؤسسة القضائية تمتلك دورا فاعلا وحيويا في الأنظمة السياسية الرئيسية، اذ يقع على عاتقها مهام تقييم مختلف السياسات العامة في الدولة سواء تعلق الامر بمراجعة مضامين ونصوص هذه السياسات او طريقة تطبيقها واقعيا، وهي من تقرر عبر المراجعة القضائية مدى إمكانية تطبيق النصوص القانونية والدستورية والمراسيم التنفيذية من عدمها، كما تضطلع بمهام المراجعة التشريعية للنصوص القضائية والقانونية، فضلا عن إمكانية تعديل الدستور حسب الظروف المتغيرة عن طريق تفسيره، والعمل على كبح اعمال الحكومة التعسفية لغرض تطبيق وتقييم المعايير السليمة في إدارة العملية العدلية للقضاء الدستوري والقانوني في الدولة^٢.

في حين نجد ان دور المؤسسة القضائية يأخذ بالتنقلص في اطار الأنظمة السياسية البرلمانية، لا سيما الدول التي تعد نامية في سلم التراتبية الدولية للدول المتقدمة، اذ تهيمن السلطة التنفيذية وعلاقتها التفاعلية مع السلطة التشريعية على مجمل التفاعلات المؤسساتية في الدولة، اذ نجد ان رئيس السلطة التنفيذية هو الضالع الأهم في إدارة العملية السياسية، ويمارس تدخلا في سياقات عمل المؤسسة القضائية، على الرغم من إقرار الدستور باستقلالية وحيادية المؤسسة القضائية^٣.

^١ صالح جود كاظم و علي غالب العاني، *الأنظمة السياسية، الأنظمة السياسية*، مصدر سبق ذكره، ص ٨٦.

^٢ حسن عبدالله الدعجه، *صنع السياسات العامة*، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠١٩)، ص ١٥٤.

^٣ المصدر نفسه، ص ١٥٦.

وتحصر وظائف المؤسسة القضائية في جملة مهام أهمها:

أولاً: تسوية المنازعات القانونية والدستورية: تعد هذه الوظيفة اهم وظائف المؤسسة القضائية، اذ تعمل بموجبها على تفسير القوانين وتطبقها على الحالات والمنازعات التي تعرض عليها لإصدار احكام بشأنها تتولى المؤسسة التنفيذية طريقة تتنفيذها، ويلحظ في هذا الصدد الحرية التي تتمتع بها الأجهزة الرقابية لهذه المؤسسة في اختيار القانون وطرائق تفسيره بما يتلاءم والنزاع المراد حله^١.

ثانياً: الصياغة القانونية: للمؤسسة القضائية دوراً رقابياً في بعض الحالات يمكنها من صياغة وصنع قواعد قانونية جديدة، في حال إعطاء تفسيرات جديدة للقانون او طريقة تطبيقه على واقعة جديدة، ومن هنا تنشأ السوابق القضائية التي تعتد بها هذه المؤسسة في اصدار احكامها وتعليماتها، وبموجب هذه الحالات يصبح الجهاز التنفيذي للمؤسسة القضائية مشرعين ومفسرين في آن واحد عبر ما يسمى اصطلاحاً "بالمراجعة القضائية"، التي تعني إمكانية بعض المحاكم العليا في الدولة التمتع بسلطة الفصل في دستورية التشريعات والحكم بعدم جواز تطبيقها ان وجدت ضعفاً في دستوريتها^٢.

ثالثاً: ضمانات حقوق المواطنين حيال السلطة الحاكمة: ان عملية ضمان حقوق الافراد امام تعسف الاعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية تتطلب جهة رقابية ودفاعية تتصف حقوق هؤلاء الافراد، وهنا يأتي دور المؤسسة القضائية في ذلك، اذ تأتي الاخرة بمثابة جهة رقابية رسمية تعمل على مراقبة مجمل الجهات والمؤسسات الفرعية في المؤسسة التنفيذية لضمان حقوق المواطنين^٣.

من ذلك كله يتضح ان مفهوم المؤسسات الحكومية الرسمية، هو مفهوماً دالاً على الجهات الحكومية القائمة على إدارة السلطة في الدولة، بغض النظر عن شكل الحكم الذي تتبعه الدولة، وقد تبلور مفهوم هذه المؤسسات نتيجة للتفرد والاستبداد الذي شهدته الحقب الماضية لاسيمما في أوروبا، والذي افرز حقباً زمنية اندثرت فيها مظاهر الحقوق والحريات والسيادة الشعبية وباتت إرادة الحاكم تمثل

^١ - هشام جليل إبراهيم الزبيدي، مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق، (رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، بغداد: كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٢)، ص ٩٦.

^٢ - نعمان احمد الخطيب، *الوجيز في النظم السياسية*، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٩١.

^٣ - هانم احمد محمود سالم، "المقومات الدستورية لتحقيق الامن القضائي"، *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، العدد ٣٩، (دمنهور: كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، تشرين الأول/٢٠٢٢)، ص ٢٨٩.

إرادة الالهية مسلطة على الشعب، مما دفع العديد من المفكرين والكتاب إلى طرح آرائهم وافكارهم حول طبيعة التغيير السياسي نحو الاعتراف بحقوق الشعب وضمانها.

المطلب الثاني: مفهوم العدل والسلام.

اذا ما اردنا استيصالح مفهوم العدل بمعناه العام فهو يشير الى الاستقامة بين شيئين، واما السلام فهو الشعور بالطمأنينة في الحل والترحال، ومن هنا يأتي هذا المطلب للحديث عن ماهية العدل والسلام، بغية بيان معناهما اللغوي والاصطلاحي.

أولاً: مفهوم العدل لغة واصطلاحاً.

العدل في اللغة من فعل عدل عدلاً، وهو الفعل المراد به الاعتدال والتوسط بين الافراط والتغريط، ويراد به كذلك الاستواء في الأشياء غير المتساوية، وهو مشتق من الفعل يعدل كما في قوله تعالى ((فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا))^١. اذ يقال يعدل عدلاً بمعنى الحكم بالحق في إدارة الأشياء وامور العامة، والعدل نقىض الجور الذي يعني الظلم والطغيان في هضم حق الآخر والتعدي عليه، وهو يعني الامر القائم على الاستقامة والاعتدال الرسوخ في وزن الأمور والحكم فيها^٢.

اما المفهوم الاصطلاحي للعدل فهو يشير الى: الاستقامة الراسخة في النفس والعقل القائمة على اجتناب الظلم والجور والنهي عنه، وإتيان ما اقره الشرع من حقوق ومبادئ انصاف قولاً وعملاً^٣. ويعرف من الناحية الاجتماعية بأنه: ويقصد بها طرق التعامل مع الغير او الآخر دون أي تحيز او تمييز، واعطاءهم الحق وفقاً لما مقرر في القواعد والمبادئ والاسس التي تحكم طريقة التعامل والتفاعل في البيئة الاجتماعية والقانونية والسياسية، بمعنى ان تكون العدالة الوجه المنصف بين الافراد للقوانين والتشريعات والقواعد التي تدير الجماعات والافراد على أساس الحقوق والواجبات دون تحيز في التعامل^٤.

^١ - مراد وهبة، **المعجم الفلسفى**، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧)، ص ٤٠٥.

^٢ - سامي محمد الصلاحات، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦)، ص ١٦٩.

^٣ - زياد محمد حميدان، **المعجم الجامع للتعريفات الأصولية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٦)، ص ٧٠.

^٤ - مجموعة مؤلفين، طوني بينت وآخرون (محرراً)، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٤٧٠.

ويعرف كذلك في موسوعة عبد الواحد ناظم الجاسور السياسية، بأنه: التعبير الصادق عن عقلانية النظام السياسي والمجتمعي النابعة عن الشعور بالمساواة الحقيقة والسعى إلى تأكيدها في مجريات حياة الأفراد الواقعية في إطار الظروف الخاصة وال العامة التي يعيشونها في إطار الدولة^١.

كما يعرف بأنه: فلسفة ذات معنى أخلاقي وسياسي ومجتمعي يقوم على الانصاف بين المواطنين المنخرطين في التعاون الاجتماعي الذي يرتكز على خاصية الشعور بالتمتع النفسي للفراد عبر القوتين الأخلاقيتين المتمثلتين بقوة القدرة الفردية على الإحساس بالعدالة وتطبيقاتها والعمل بموجبها سياسياً وقانونياً واجتماعياً، وقوة القدرة على تحصيل الخير بموجبها، أي إشاعة الخير في منظومة العيّن الاجتماعية في الحياة الإنسانية^٢. وانطلاقاً من ذلك نفهم أن العدل مفهوم يشير إلى المعيار الواقعي الذي يقوم على مبادئ الانصاف في المساهمات والمكافآت، أي أنها المعايير التي تعمل على تنميط التوزيع العادل للحقوق والواجبات بين الأفراد بغض النظر عن الاختلافات الطبقية والتوجهات العرقية والقيمية في المجتمع^٣. ويختلف العدل عن مفهوم المساواة الذي يشير إلى الفعل القائم على آلية التعامل مع الآخرين دون أي تمييز أو تفريقي في الواجبات والحقوق والفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية^٤.

ثانياً: مفهوم السلام لغةً واصطلاحاً.

السلام مفردة عربية مشتقة من الفعل سَلِم، بمعنى نجى ولازم الامن، ومنها سالم وسلام، ويقال سالمه سلاماً ومسالمة، بمعنى صالحه وأمنه، وهو معنى يشير إلى الاطمئنان والسكينة في الشيء، والسلام هو التسليم إلى الأمان والانقياد للسكينة، والسلامة من العيب^٥.

^١ - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، (عمان: دار مجلداوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ٢٤٧.

^٢ - شتيوي عبد مطر، "العدالة في الفكر السياسي الغربي (جون راولز انماونجا)"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٦، (تكريت: كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٦)، ص ٣١٣.

^٣ - جيل فيربول، معجم مصطلحات علم الاجتماع، ترجمة: انسام محمد الاسعد، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ١٠٩.

^٤ - ريموند ولیامز، الكلمات المفاتيح: معجم ثقافي ومجتمعي، ترجمة: نعیمان عثمان، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥)، ص ١٥٥.

^٥ - احمد أبو حاتة وآخرون، معجم النفائس الوسيط، ط ٢، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٥٨٩.

اما المعنى الاصطلاحي للسلام فهو يشير الى حالة الاستقرار والطمأنينة والتفاهم المنتظم التي تسود طبيعة العلاقات التفاعلية بين الجماعات او الافراد، بما يسهم في درء محفزات التنافس والتناقر التي تحفز على التصادم والصراع^١. وهذا يعني إشاعة الامن والأمان الشامل للجميع عبر الحفاظ على منظومة الحقوق والتعامل على أساس التكافؤ والتساوي بين الجميع في الواجبات والحقوق، بما يهدف تحقيق الاستقرار والتنمية والتقدم للذات الإنسانية والمجتمعية^٢. وفي ادبيات العلاقات الدولية يعرف السلام بأنه: علم العلاقات الدولية بانه: حالة الاستقرار والامن النسبي التي تшوب العلاقات بين الفواعل الدولية، والتي تتميز بنوع من التعاون والتكامل بين هذه الفواعل يستهدف تقليل أسباب الحروب وإشاعة السلم الدولي^٣. بمعنى توازن الامن النسبي بين الأقطاب الدولية الذي يرمي الى إحداث الاستقرار.

وانطلاقا من التعريفات السالفة الذكر يمكن القول ان مفاهيم العدل والسلام له مستويات تحمل ابعادا اجتماعية واقتصادية وسياسية، يمكن تصنيفها في ثلاثة مستويات وهي^٤ :

المستوى الأول: ويحمل ابعادا سياسية وايديولوجية تشير الى تقليل حدة الصراعات بين الجماعات والحد من التباين العقائدي والفكري بما يسهم في إشاعة السلام المستتب القائم على العدالة وسيادة القانون، وهو يفضي الى تعزيز التواصل والتفاهم بين الدول وينمي الاواصر التعاونية المشتركة بينها.

المستوى الثاني: اما المستوى الثاني فله ابعادا اقتصادية واجتماعية، تستهدف انماء التعاون البيني فيما بين الحكومات وافراد المجتمع في اطار المسائل الاقتصادية والتجارية يقوم على أساس العدالة التوزيعية للموارد والثروة دون أي تمييز بين الفئات المجتمعية.

^١ - عبدالعزيز بن عبدالله البريش، *معجم المصطلحات الاجتماعية (انجليزي-عربي)*، (الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية، ٢٠١٣/٥١٤٣٥)، ص ١٤٨.

^٢ - إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافى، *معجم مصطلحات العولمة*، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧)، ص ١٠٧.

^٣ - نجاح الرئيس، "السلام في العلاقات الدولية: المفاهيم والمستقبل"، *المجلة المصرية للقانون الدولي*، العدد ٧١، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥)، ص ٥١.

^٤ - خالد عبداللة عبدالستار، "الأسس الفكرية لثقافة التعايش السلمي في المجتمعات"، *مجلة التراث العلمي العربي*، العدد ٣-٢، (بغداد: مركز احياء التراث العلمي العربي، جامعة بغداد، ٢٠١٦)، ص ٣١٣.

المستوى الثالث: اما هذا المستوى فهو ذو بعد ثقافي وديني، وهو يعني ان استتاب السلام وإشاعة مظاهر العدل تحمي تضليل الجهود المجتمعية القائمة على منطق احترام حقوق الآخر وعاداته ومعتقداته وخصوصيته الدينية في اطار التمتع بالحقوق وأداء الواجبات.

من ذلك كله نخلص الى ان العدل والسلام يكمل احدهما الاخر في اطار تعزيز التعايش وتنظيم الرخاء والأمان المجتمعي، اذ ان المجتمعات القائمة على مبادئ العدل والانصاف والاعتراف بقواعد الحقوق والحريات دائما ما نجدها تنعم بالسلام، في حين نجد ان المجتمعات التي تفتقر الى الأمان والسلام، نجد ان طبيعة العدالة التوزيعية ومبادئ الحكم والانصاف فيها مغيبة تماما او على اقل تقدير ضعيفة وهو ما يدفع باتجاه السخط وعدم الاستقرار السياسي فيها وبالتالي تندفع او تشح فيها مظاهر السلام، لا سيما ان كانت مؤسساتها الحكومية الرسمية تفتقر الى خاصية التعامل مع هذه المجتمعات وفقا للعدالة المقررة دستوريا، كما تندفع فيها مظاهر الهيبة والاحترام للقرارات والتوجيهات التي تصدر عن هذه المؤسسات، نظرا للقناعة المزروعة في نفسية العامل السكاني بضعف قدرة هذه المؤسسات في إدارة العدالة المجتمعية وبالتالي تصبح والحال هذا مهددات السلام انتشارا في هذه المجتمعات.

كما تكون القدرة السلطوية للنظام السياسي في هذه المجتمعات قدرة ضعيفة لا تقوى على بسط سلطانها فيها نظرا لضعف الولاء الشعبي لهذا السلطة وانعدام الثقة فيها في اطار ادارتها للسلطة في هذه المجتمعات، ولعل في العديد من دول العالم الثالث الكثير من الأمثلة على هذه الجدلية الصراعية بين مهددات العدل والسلام وبين محفزات ترسیخه، على الرغم من وجود بعض الحالات لبعض الدول النامية التي خرجت عن هذه الصفة، واستطاعت عن تؤسس لركائز العدل والسلام عبر الأداء السلوكى والنظمي الصادر عن مؤسساتها الحكومية الرسمية، ولعل مثالنا عن دولة ماليزيا واحدة من هذه الأمثلة، والذي سنتطرق اليه بشيء من التفصيل في موضع لاحق من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

دور المؤسسات الحكومية الرسمية الماليزية التنموي في إحلال العدل والسلام

يعد النموذج الماليزي استثناءً عن باقي الدول النامية في إطار تتميمية مظاهر العدل والسلام في المجتمع الماليزي، إذ عهدت الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ استقلالها على ضرورة إحلال مظاهر العدل والسلام في مجتمع دائمًا ما اتسم بالصبغة العرقية والدينية المتباينة، وهو ما استطاعت النجاح فيه، عبر تسخير مجمل مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية لتحقيق هذا الهدف المنشود.

وما يعنيها في هذا المقام هو الأداء الذي اظهرته المؤسسات الحكومية الرسمية فيها، حيال ترسیخ العدل والسلام، اذ على الرغم من تجربة ماليزيا في مفاهيم الحكم المدني والديمقراطي قليلة من حيث التأصيل التاريخي والخبرة التاريخية العملية فيها، الا انها استطاعت بمنة قصيرة لا تتجاوز السبعين عاما من عمر استقلالها ان تخوض تجربة فريدة في إطار الحكم الديمقراطي القائم على أساس العدل والانصاف والذي ولد مجتمعا ينعم بالأمان والسلام، عبر الأداء الذي تبنته قيادتها السياسية ومؤسساتها الحكومية الرسمية إطار ضرورات النهوض التنموي والمجتمعي، وعمليات التحديث لمختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، الذي انعكس بشكل إيجابي على واقع الفرد والمجتمع الماليزي، ولغرض تفكيك هذه الكينونة التنموية لدولة ماليزيا، تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين أساسين وكما يأتي:

- المطلب الأول: ماهية النظام السياسي الماليزي والمؤسسات الرسمية.
- المطلب الثاني: ترسیخ المؤسسات الرسمية الماليزية للعدل والسلام في إطار التنمية الشاملة المستدامة.

المطلب الأول: ماهية النظام السياسي الماليزي والمؤسسات الرسمية.

يعد النظام السياسي في ماليزيا فريدا من نوعه كونه يقوم على تعزيز مظاهر الحكم المدني، القائم على احترام الانسان والقانون في آن واحد، فهو يسعى الى الارقاء بواقع الانسان الماليزي انطلاقا من ضرورات تشكيل هاجس الاحترام للقوانين المعهود بها في الدولة وهو ما يضفي نوعا من الاحترام المتبادل بين ضرورات تطبيق القوانين وموجات احترام الحقوق وصيانتها، وهو أدى الى جعل هذا النظام السياسي وتجربته النهضوية مثلا يحتذى به بين الدول.

ويتسم النظام السياسي في ماليزيا بكونه نظاما ملكيا دستوريا انتخابيا فيدراليا، ينتخب الملك/السلطان من سلاطين الأقاليم التسعة، وهو يحكم لمدة خمس سنوات، اما تشكيل الحكومية وطريقة تعيين الوزراء فتتم عن طريق انتخابات شعبية، وعلى الرغم من ان نظامها ملكيا الا انه ملكي قائم على مبدأ "الملك يملك ولا يحكم"، ويقوم بسلطات رمزية، ودائما ما يخضع لنصائح الحكومة ورئيس وزرائها، والحال هذا سمح للقيادة السياسية الماليزية ان تعمل على الارقاء بواقع المجتمع والدولة الماليزية وفق متطلبات النهوض العالمي والإصلاح السياسي¹. ويرتكز النظام السياسي الماليزي على فاعلية المؤسسات الرسمية للحكومة في إدارة وتوزيع العملية السياسية، والمتمثلة بالمؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١ - المؤسسة التشريعية: يعد البرلمان الاتحادي الماليزي التجسيد الحقيقى للمؤسسة التشريعية في ماليزيا، وهو يتكون من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويكون مجلس الشيوخ من (٧٠) عضوا، يتم انتخاب (٣٠) عضوا منهم عن طريق المجالس التشريعية للولايات الثلاثة عشر في عموم البلاد بواقع عضوين لكل ولاية، اما بقية الأعضاء فيتم تعيينهم بواسطة الملك بناء على اقتراح مقدم من رئيس الوزراء، ومدة ولاية هذا المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة اخرى فقط، اما مجلس النواب فيكون من (٢٢٢) عضوا يتم انتخابهم بشكل مباشر لمدة خمس سنوات، ويتعين ان يكون النواب المنتخبون اعضاء في الأحزاب السياسية، ويسطير الحزب الحاكم على ما يزيد على ثلثي مقاعد البرلمان وهو ما

¹ - محمود صافي محمود، تأثير القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١-٢٠٠٨، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، العدد ١، (مدينة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، تشرين الأول/٢٠٢١)، ص ١٥٩.

يضمن سيطرة الحكومة على المؤسسة التشريعية، كما لا يحق للعضو البرلماني ان يتولى منصبي عضوا في مجلس النواب وعضو في مجلس الشيوخ في آن واحد^١.

٢ - **المؤسسة التنفيذية:** تتجسد المؤسسة التنفيذية في ماليزيا بالملك من الناحية الرمزية والشكلية، الذي يتم انتخابه عن طريق مجلس الحكم السلطان الماليزي الذي يضم سلطانات الولايات التسعة الماليزية وتستمر مدة ولايته خمس سنوات، ونظرا لطبيعة التقيد السلطوي في النظام الماليزي فإن هذا الملك لا يتمتع بأي سلطات تنفيذية مؤثرة في النظام السياسي الماليزي، وهو ما يجعل من رئيس الوزراء ومجلس الوزراء المؤسسة التنفيذية العملية في إدارة شؤون البلاد، اذ يعتبر رئيس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية عملية وهو المسؤول عن صنع القرارات وتنفيذها وكذلك متابعتها، كما يعد رئيس الوزراء زعيما لحزب الأغلبية البرلمانية للحزب الحاكم في السلطة، كما يأتي مجلس الوزراء كمستوى ثانٍ للمؤسسة التنفيذية، الذي يتتألف من وزراء الحكومة الذين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل رئيس الوزراء نفسه، مراعيا لطبيعة التحالفات المكونة للحزب الحاكم في السلطة^٢.

٣ - **المؤسسة القضائية:** تكون المؤسسة القضائية الماليزية من المحكمة الاتحادية والمحاكم العليا في الولايات الماليزية، ويعين قاضي القضاة بمثابة رئيس المؤسسة القضائية في البلاد، الذي يتم تعيينه من قبل الملك، بناء على اقتراح من رئيس الوزراء، وللمؤسسة القضائية القدرة على تحديد صحة وتوافق القوانين الصادرة مع طبيعة النظام السياسي والاجتماعي للدولة، سواء تلك الصادرة عن طريق البرلمان او التي تصدر عن هيئات تشريعية في الولايات الماليزية، كما تمتلك المؤسسة القضائية سلطة مراقبة تطبيق القوانين وقياس مديات تطابقها والمصلحة العامة المرجوة منها، ولها حق رفض وتغيير القوانين في حال عدم ملائمتها للقواعد الشرعية والدستورية للبلاد^٣.

^١ - بلقاسم مربعي، آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة (دراسة في النموذج الماليزي)، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، الجزائر : كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٥)، ص ١٧٤.

^٢ - محسن محمد صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٢٤-٢٦.

^٣ - سعد علي حسين التبيمي، "السياسات العامة في ماليزيا: قراءة في آليات صنعها وخصائصها"، المجلة السياسية والدولية، العدد ٢١، (بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢)، ص ١٨٠.

٤ - **وحدة التخطيط الاقتصادي:** تعد هذه المؤسسة واحدة من المؤسسات الحكومية الرسمية في ماليزيا والتي لا يقل شأنها ونقلها السياسي والاقتصادي عن سابقاتها، فقد تم انشائها عام ١٩٧٣، لتكون مؤسسة مستقلة تعمل تحت الاشراف المباشر لرئيس الحكومة، والتي تعنى بإدارة مختلف العمليات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تسعى للارتقاء بواقع التنمية في المجتمع الماليزي، اذ تضطلع بوضع الخطوط العريضة لسياسات الحكومة وبرامجها التنموية، وتشرف على مراقبة وتنفيذ برامج النمو الاقتصادي والتنموي، فضلا عن دورها المحوري في إدارة المساعدات والمنح المالية والاقتصادية داخلية وخارجيا، الى جانب دورها وادارتها على الأبحاث والبرامج التنموية في الدولة.^١

المطلب الثاني: ترسیخ المؤسسات الرسمية الماليزية للعدل والسلام في اطار التنمية الشاملة المستدامة.

ان عملية إحلال مظاهر العدل والمساواة والتكافل المجتمعي بغية تعزيز وترسيخ مسارات السلام في أي مجتمع كان، تتطلب تكافل وتعاضد مجمل الهيئات والمؤسسات في الدولة وتوحيد جهودها في اطار إنجاح هذه المساعي، وهو ما ينعكس بدوره على فاعالية الدولة ونظامها السياسي، ويدفع بها نحو التقدم والتطور وإشاعة الرفاهية المجتمعية، وهو ما تم التماسنه في واقع التجربة الماليزية، اذ عمدت فلسفة النظام السياسي الماليزي الى ضرورات توحيد الجهود المؤسسية والبيانات السكانية في اطار تشكيل مجتمع تنموي قائم على مفاهيم العدل والانصاف وينعم بالازدهار والفضائل المجتمعية.

أولا: أطر النهوض الماليزي.

عند النظر الى واقع المسيرة التنموية للمؤسسات الحكومية الرسمية لماليزيا نجد ان غاياتها نحو تطوير وتعزيز مكانة الدولة والمجتمع بدأت منذ السنوات الأولى لاستقلال الدولة، وحتى الان، اذ نجد ان ما بين عامي ١٩٦٩-٢٠٢٠، شهدت ماليزيا خمس خطط تنموية جاءت ولادتها من رحم الإرادة التي شكلتها مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وكل هذه الخطط تكللت بنجاح أهدافها، وتعاقب على ادارتها

^١ - بلال ياسين الكساسبة، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١)، ص ٥٦.

وتفيد خطواتها خمس حكومات، دون ان تعرّض هذه الخطط قلائل سياسية او مهدّات مجتمعية، وهو ما اضفي على السياسة المالية طابع الاستقرار والارتفاع، ورسمت معلم التوجه التنموي للدولة.¹

ومن جانب اخر، نجد ان مؤسسات الدولة الماليزية استطاعت ان تضفي طابع المقبولية المواطنية على سياساتها التنموية، وحدث تحولاً ديمقراطياً في بنيتها المؤسسية قائماً على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والرضا الشعبي، انطلاقاً من الشروط التي عملت على تحقيقها والتي تمثلت في الآتي^٣ :

١ - الترشيد المؤسسي للسلطة: اذ يلحظ ان السلطة القائمة على إدارة الدولة الماليزية اخضعت ممارساتها السلطوية الى أسس قانونية وشرعية مستقلة، واتسمت بالسمو التمايزى القائم على الطبقية والعرقية، الى جانب ابتعادها عن أسس الحكم التقليدي في اغلب الدول النامية كتسخير مؤسسات الدولة لخدمة الطبقة الحاكمة، واضفاء قدسيّة السلطة في شخص الحاكم.

٢ - التمييز البنوي-المجتمعي: اذ كما هو معلوم ان مجتمع ماليزيا يتسم بالتنوع الاثني والتمايز العرقي، وهو ما يجعله عرضة للتمايزات الطائفية والفنوية، لكن فلسفة الحكم الماليزي استطاعت ان تتجاوز هذه العقبات عبر إرساء معايير المساواة والعدالة الاجتماعية بابعادها القانونية والاجتماعية والسياسية، وهو ما ادى الى تلاشي عوامل الدين والعرق والطائفية في مقاربات سياسة الدولة، واحلال مقاربات العلمية والكفاءة والمهنية بدلا عنها.

٣ - التأكيد على المشاركة والتعديدية السياسية: يحفل النظام السياسي الماليزي بالتعديدية السياسية والحزبية، الا ان ذلك جعل من هذا النظام مثala على القدرة الحقيقة للاستيعاب السياسي والحزبي عبر خاصية التكافل التي منحها النظام والدستور الماليزي لمختلف الآراء والأحزاب السياسية في اطار طرح آراءهم والمشاركة في إدارة السلطة وصنع القرار كل حسب تمثيله.

^١ - بوشول السعيد وآخرون، "تجربة الإصلاح الاقتصادي في ماليزيا والدروس المستفادة"، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد ٣، العدد ٤، (الجزائر: جامعة الشهيد حمـه لــخــضرــ الوــادــيــ، كانــونــ الثــانــيــ/٢٠٢٠)، ص ١٠٣.

^٢ - سيف الدين شنقي، "التحول الديمقراطي في ماليزيا: دراسة في العوامل والمؤثرات"، في مؤلف جماعي: **ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات..الاسس..الآفاق**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩)، ص ص ٢٤٨-٢٤٩.

٤ - ترسیخ ثقافة المواطنة: يمكن القول ان ماليزيا دولة مواطنة بحق، اذ نجد ان الشعور الشعبي والوطني القائم على خدمة المجتمع وضرورات الارقاء به، والشعور بالمسؤولية والشفافية العملية كلها افكار مهيمنة على عقلية وفكر الشعب الماليزي في اطار المشاركة بعملية صنع وتنفيذ السياسة العامة للدولة، وهو ما عزز من مظاهر تحقيق العدالة والمساواة امام القانون وحماية المواطنين من التعسف السلطوي.

٥ - إشاعة التنشئة الاجتماعية-الوطنية: عمدت فلسفة التنمية في ماليزيا الى الاستثمار في بناء الانسان والارقاء به وبواقعه الاجتماعي والسياسي والقانوني، عبر التنشئة السياسية والاجتماعية السليمة القائمة على مبادئ التكافل الاجتماعي وسيادة القانون، واحترام الاخر بغض النظر عن معتقده او جنسه او عرقه، وهو ما جعل من المجتمع الماليزي بمنأى عن التجاذبات العرقية والطائفية التي تهدد الكيان الأمني والسياسي للمجتمع.

ثانياً: مقاربات العدل والسلام في الدولة الماليزية.

اطلقت الحكومة الماليزية العنان الى مظاهر التنمية والتطور إزاء مختلف الهيئات وال المجالات في المجتمع الماليزي، بهدف معالجة الاختلالات البنوية والطبقية التي تسود المجتمع، وبالتالي عملت سياسات التنمية الى احداث نقلة نوعية في مختلف المجالات التنموية وعلى كافة الأصعدة.

١ - على الصعيد السياسي.

كان من مخلفات الاستعمار البريطاني لماليزيا زرع بذور الفتنة العرقية بين المكونات السكانية والدينية لماليزيا الإسلامية والكونفوشيوسية والهندوسية، مما ولد سلسلة من الصراعات العرقية فيها في عام ١٩٦٩، وهو ما دفع العديد من القيادات السياسية الإسلامية في ماليزيا الى اظهار الفلسفة الحقيقة التي يقوم عليها الإسلام في ماليزيا، اذ أوضح الرئيس السابق لماليزيا "مهاتير محمد"، مدى زيف الادعاءات العرقية والبريطانية حيال أسباب الصراعات العرقية فيها التي أُلصقت بالإسلام وقيمه، بأن الحركة السياسية التي تتسم بالإسلام ترتكز على قيم التسامح والاعتراف بالآخر وتدعو الى المساواة الحقيقة التي اقرتها الشريعة الإسلامية، وان الإسلام السياسي في ماليزيا لا يتسم بالاصولية والتطرف، ومن غير المقبول تزييف حقيقة الإسلام بتهم الأصولية والعنف والتشدد، وان من اهم اهداف الإسلام

السياسي في ماليزيا هو إشاعة العدل والسلام بين مختلف الجماعات العرقية في ماليزيا ونبذ التعصب وانعدام المساواة بين طائفة وأخرى^١.

وهذا بدوره دفع القيادات السياسية الماليزية الى تشكيل عقد اجتماعي قائم على عناصر الاستقرار والسلام للمجتمع الماليزي، اذ كما هو معلوم ان المجتمع الماليزي يتسم بالتمايز والتباين العرقي والديني، وهناك قوميات متعددة فيه مثل الأكثريّة الملاوية والصينيون والهنود، الا ان فلسفة العدل الاجتماعي للدولة وعلى مدى العقود السابقة استطاعت ان تستوعب هذه التنوّع الاجتماعي عبر معالجة الاختلالات في التعايش السلمي والعمل على حفظ حقوق الجميع واشراك الجميع في تحمل المسؤولية التنموية للمجتمع، وتوجيه العدالة التوزيعية الى مختلف الفئات السكانية حسب حجمها ونطاقها المجتمعي، ودون المساس بحقوق الآخر، او الانتقاص من مكانته المجتمعية او العرقية، وهو ما انعكس على واقع المجتمع والدولة الماليزية^٢.

وفي اطار ذلك نجد ان على الرغم من ان مجتمع ماليزيا يتسم بالغالبية الإسلامية وان الإسلام هو الدين الرسمي للدولة (المادة ٣/فقرة ١) الا ان مكانة الدين والمعتقدات محفوظة كفالة تامة ومصانة في متن الدستور (المادة ١١/فقرة ١)، اذ ضمنت هذه المادة حقوق الأديان غير الإسلامية في ماليزيا، وكفلت لمعتنقيها حقوق ممارسة الشعائر الخاصة بهم دون المساس بها، فضلا عن حرية كل مواطن ماليزي في التمتع بثقافته والاعتزاز بها، شرط لا يتعارض مع مبادئ القانون العام^٣.

وعلى صعيد المشاركة السياسية نجد ان الدستور قد ضمن المشاركة لمختلف الفئات السكانية في اطار آلية التداول السلمي للسلطة وضرورات اشراك مختلف القوميات في ادارتها (المادة ٨/الفقرة ١)، وتعززت هذه الضمانات عبر نهج القيادة السياسية التي دأبت على اتباع سياسات حكم رشيدة تقوم على التفاهم السياسي في اطار تقاسم السلطة وفقا لما يقره النظام السياسي للدولة، ولم تتجه القيادة الحاكمة في ماليزيا نحو اقصاء او تهميش أي احزاب او جهات سياسية على أساس عرقية او دينية، بل عملت على

^١ - محمود صافي محمود، "دور الدولة في إدارة الازمات الاجتماعية: دراسة حالة ماليزيا"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١، (مدينة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، تشرين الأول ٢٠٢١).

^٢ - محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف (تقرير)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢١/حزيران ٢٠١٢)، ص ٥.

^٣ - المصدر نفسه، ص ٦.

احتواء مختلف الاحزاب السياسية والجهات التي تمثلها، لكنها عملت على ترسیخ مبدأ التعايش القومي الماليزي، الذي يتلخص في ان الایمان لله، والاخلاص للدولة الماليزية، الاحترام التام لمبادئ الدستور والنظام السياسي، وصيانة الديمقراطية القائمة على التعدد الاثني والاعتراف بالتبان الثقافي والديني، وهو ما دفع الاحزاب السياسية في ماليزيا الى احترام ودعم عملية التداول السلمي للسلطة، والاقتناع بالمكاسب التي تحصل عليها وفقا لقاعدتها السكانية والنيابية وبما يقره الدستور والنظام السياسي في الدولة^١.

٢ - على الصعيد الإداري والاقتصادي.

تعاني الكثير من المجتمعات مما يمكن تسميته بالتكلف الإداري والذي يعد مدخلاً لبواحد الفساد الإداري، نتيجة لسلسة التعقيدات والروتين الذي تأخذه المعاملات الإدارية المراد إنجازها، وهو ما تبنته إليه الحكومة الماليزية منذ استقلالها عام ١٩٥٧. اذ اخذت على عاتقها نظاماً إدارياً ومدنياً يقوم على العدالة والنزاهة والمساواة في اطار الخدمات التي تتلقاها الفئات السكانية للمجتمع، فهناك وحدات إدارية حكومية مثل وحدة سلامة التنفيذ الإداري ووحدة مكافحة الفساد الإداري، اللذان تقع عليهما مسؤولية الرقابة والتوجيه للخدمات الإدارية والمدنية الموجهة للمجتمع، كما اعتمدت الحكومات الماليزية أنظمة الانضباط الوظيفي وتقليل الروتين الإداري وانهاء المعاملات في مدة زمنية قليلة، فضلاً عن ادخال الأنظمة الالكترونية في مختلف القطاعات الإدارية والمدنية فيها^٢.

اذ ان هذه السياسات عززت من أداء ومسار التنمية وحفزت القطاعات الاقتصادية والإدارية في الدولة على التطوير والارتقاء الذاتي، واطلقت العنان لمسارات التنمية الاقتصادية للدولة، والتي تزامنت معها سياسات الحكومية في اطار ترشيد النمو الاقتصادي عبر سلسلة من السياسات أهمها^٣:

^١ - فتاحة سالم، "اضاءات واقعية لثقافة التعايش المشترك والتجددية الثقافية: التجربة الماليزية انموذجاً"، مجلة ابعد، المجلد ٥، العدد ١، (الجزائر: مختبر الابعاد القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر، جامعة وهران ٢، حزيران/٢٠١٩)، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

^٢ - محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف(تقرير)، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

^٣ - احمد محبي الدين محمد اللبناني، "التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة"، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٤، العدد ٧، (الإسكندرية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، كانون الثاني/٢٠١٩)، ص ص ٢٣-٢٤.

أ - المساواة في الدخل القومي: اذ آمن النظام السياسي الماليزي بضرورة تطوير العمليات الاقتصادية وطائق التنمية فيها في اطار خدمة الانسان الماليزي ووفقا لمبادئ العدل والمساواة في الدخل والتعليم، وهو ما يضمن بناء مجتمعا سليما متكافئا في الفرص، وساعيا الى توطين فكرة رأس المال البشري في إدارة التنمية الشاملة للدولة.

ب - المزاوجة في الملكية: يتبنى النظام الماليزي نموذج ملكية النظام الإسلامي الذي يجمع بين الملكية العامة والخاصة.

ج - الحرية الاقتصادية: يضمن النظام الاقتصادي الماليزي الحرية الاقتصادية للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي، بشرط ان لا تتعارض هذه النشاطات مع المصلحة العامة للدولة، وان تكون مساراتها في اطار المصلحة العامة للمجتمع، ومتوفقة والشريعة الإسلامية.

د - القضاء على مظاهر الربا وأسعار الفائدة: بما ان الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، فإنها وضعت شروطاً تتوافق والشريعة الإسلامية في اطار الممارسات الاقتصادية والتجارية، اذ تستهدف السياسات الاقتصادية الماليزية منع واستصال مختلف العمليات الاقتصادية القائمة على المضاربة في أسعار الفائدة والربا، تماشياً والفرضية الإسلامية التي تحرمها في التعاملات الاقتصادية.

٣ - على الصعيد الاجتماعي.

يمكن القول ان تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا قد مزجت بين أسس التنمية القائمة على منهج الرأسمالية المعاصرة وتعاليم الدين والشريعة الإسلامية، فالقيادة السياسية الماليزية جعلت من الإسلام دعامة أساسية ومركزية في دفع عجلة التنمية في المجتمع، عبر تعديل العديد من النصوص القانونية وادراج فقرات دستورية في متن الدستور تتماشى والشريعة الإسلامية مثل إشاعة الثقافة الإسلامية وعملية تعليمها الالزامي في دوائر ومؤسسات التعليم والتربية في الدولة (المادة ١٢/فقرة ٣)، فضلاً عن تحريم العمليات الربوية في فروع التجارة والاقتصاد، وحفظ مظاهر الاحتشام في المجتمع الماليزي، مقابل احترام حريات وعادات مختلف العرقيات والديانات الأخرى، والاعتراف الواقعي بوجودها كشريك سكاني اصيل في ماليزيا، وهو ما أدى الى إشاعة مظاهر السلام والاعتراف الاحترام المتبادل بين مختلف الفئات الدينية

في ماليزيا، وهذه المقاربات السياسية الساعية إلى إحلال مظاهر السلام في المجتمع الماليزي، دفعت العديد من المهتمين بالشأن الماليزي إلى وصف ماليزيا بأنها دولة إسلامية عصرية^١.

والى جانب ذلك طرحت الحكومة الماليزية سلسلة من السياسات التي هدفت منها تعزيز ونمو مختلف الأصعدة الاجتماعية ومنها^٢:

أ - سياسة خفض البطالة: اذ حققت ماليزيا معدلاً كبيراً في مستويات خفض البطالة التي كانت تشكل نسبة ١٠% في فترة السبعينيات من القرن العشرين لتصل إلى أقل من ٣% في عام ٢٠١٦، ويرجع الفضل في ذلك إلى اعتمادها على اليد العاملة الوطنية، وكثرة البنى الصناعية التشغيلية فيها، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الحكومية التي تجبر المستثمرين الأجانب على توظيف القوى العاملة الوطنية في إنجاز مشاريعها، إلى جانب الانتشار الكثيف للصناعات منخفضة التكلفة فيها، وكذلك الدورات التدريبية التي تعمل الحكومة للتعريف بسوق العمل، وتوفير فرص العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

ب - سياسة القضاء على الاختلالات الاجتماعية: اذ عملت على تجريم اشكال مماربة اشكال التمييز العنصري والعرقي والفارق الاجتماعية في مختلف القطاعات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وان جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات امام القانون.

ج - سياسات الاعانة الاجتماعية: وهي برامج اجتماعية مثل القروض التشغيلية خالية الفوائد، حيث تستهدف الحكومة الماليزية من خلالها تقديم قروضاً مالية غير ربوية يمكن استثمارها وتشغيلها إلى العوائل الفقيرة والسكان من الطبقة الدنيا، برنامج الإعانات المالية، التي تقدم إعانات مالية شهرية وسنوية إلى الأفراد والأسر معروفة الدخل، والأفراد ذوي الإعاقة وكبار السن، وكذلك برنامج تطوير المناطق النائية والريفية التي تستهدف العمل على تطوير وتنمية المناطق النائية والريفية في الدولة، عبر إيواء مختلف الخدمات والمشاريع والبني التحتية فيها، وبرنامج الكفالة الصحية.

^١ - عبدالكريم جدah ونوره سداوي، "دور الحكم الراشد في تعزيز النمو الاقتصادي: تجربة دولة ماليزيا"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد ٢٠، العدد ١، (الجزائر: المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، اذار/٢٠٢٣)، ص ٢١.

^٢ - خير الدين بو زرب وخوايد أبو بكر، "تجربة التنمية المستدامة في ماليزيا: الجهود المبذولة والنتائج المتحققـة"، في مؤلف جماعي: ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفية، الأسس، الأفق، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٢٧-١٢٨.

د - **سياسات التعليم:** تعد البرامج الحكومية إزاء سياسات التعليم واحدة من اهم الخطوات الحقيقة التي عملت عليها الحكومة، انطلاقا من قناعة القيادة السياسية الماليزية ان اهم مركبات النهوض التنموي والارتقاء المجتمعي تكمن في استثمار الانسان وتطوير طاقاته وافكاره، ومن هذه القناعة نجد ان التعليم ينال الحصة الأكبر من برامج النفقات المالية الحكومية اذ يبلغ متوسط الانفاق الحكومي على التعليم سنويا نحو ٥٥,٣% من ميزانيات الدولة، بسبب التزام الدولة بمجانية التعليم الأساسي والاجباري في المراحل الابتدائية والثانوية، فضلا عن اقحامها للعديد من البرامج الخدمات التكنولوجية التي تسهم في تعزيز وتسهيل العملية التعليمية في الدولة، الى جانب الرقابة الحكومية الشديدة التي تلتزم بها الحكومة حيال الدوائر التعليمية سواء تلك الخاضعة للقطاع الخاص او العام، وهو ما جعل من ماليزيا واحدة من الدول المتقدمة في هذا المضمار^١.

ولم تقف الإرادة السياسية الماليزية عند هذا الحد في اطار إرساء مبادى العدل والسلام والمساواة المجتمعية، بل نجد انها عمدت الى تسخير واجبات وفرائض الشريعة الإسلامية في اطار التنمية كذلك، ولعل في تجربة هيئة الأوقاف الإسلامية الماليزية مثلا هاما على ذلك، اذ من المعروف ان الحكومات الماليزية بعد الاستقلال على اهمية الاوقاف الاسلامية في تدعيم الاستقرار والسلام للمجتمع وتوسيعه باهمية دوره في تنمية المجتمع، ومن هذا المنطلق اتجهت الحكومة نحو اعطاء الاوقاف الاسلامية والمؤسسات المرتبطة به دورا كبيرا في تدعيم مبدأ التكافل الاجتماعي واسعا مفهوم العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات السكانية للدولة^٢.

انسجاما مع ما سبق يتضح ان السياسات القائمة على الإرادة الحقيقة التي اتبعتها مختلف المؤسسات الحكومية لماليزيا في اطار تنمية الدولة والمجتمع الماليزي، قد ادت بنتائج ايجابية على واقع المجتمع الماليزي، فالقيادة السياسية للدولة تتبهت لضرورة تفعيل التنمية على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية بما يضمن اشاعة السلام المستدام في المجتمع والدولة، وهو ما تحقق

^١ - فطيمية حاجي، "واقع السياسات التعليمية في ماليزيا ومدى استفادةالجزائر من هذه التجربة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ٤، (الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر ٣، حزيران/٢٠١٤)، ص ص ٥٣-٥٤.

^٢ - ماجدة صالح، "التكافل الاجتماعي في ماليزيا، والدور الانمائي للدولة"، مجلة افاق اسيوية، العدد ٨، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢١)، ص ص ١١٠-١١٢.

بشكل واقعي، اذ يلحظ انه منذ تبني القيادة السياسية الماليزية لخطط الاصلاح التنموي القائم على ثقافة تطوير التعليم والاقتصاد وبناء رأس المال البشري والتكافل الاجتماعي-الاسلامي والثقافي التي كفلتها الضمانات الدستورية أطرت مؤشرات ملحوظة على ان منظومة التنمية المستدامة الشاملة التي اتبعتها القيادة السياسية الماليزية قد نجحت في اشاعة السلام وثقافة العدل في مجتمع يتسم بالتنوع والاختلاف العرقي والديني، واسهمت في تعزيز رأس المال الاجتماعي لمجتمعها، ليكون نموذجا يحتذى به على المستوى المحلي والدولي^١.

ومن جانب اخر نجد ان الأدوار والسياسات التي اضطاعت بها مؤسسات الدولة الماليزية، قد خلقت قدرة تناهية لدى في النظام السياسي الماليزي وجعلته بمنأى عن التفكك والتشتت المجتمعي اذ لم يشهد المجتمع والدولة الماليزية أي أزمات مجتمعية او سياسية على طول الخمسين سنة الماضية، كما عززت من مرونة الهيكل المؤسسي للهيئات والمؤسسات وطبعتها بطبع التطوير المستمر والقدرة الإنتاجية المستمرة، واسهمت كذلك في جعل التجربة التنموية للدولة نموذجا فريدا خاصا بها^٢.

نستنتج مما سبق، ان الإرادة السياسية للدولة الماليزية، قد أسمت لنظام سياسي قائم على مبادئ الحكم الرشيد للدولة ومبادئ التعاون المرن بين سلطاته، فضلا عن الرقابة والشفافية التي ابنتها مؤسسات النظام السياسي حيال طبيعة عملها وخطواتها التنموية، فكما مر بنا سالفا، ان الأدوار التي اضطاعت بها المؤسسات الحكومية الرسمية في ماليزيا كان ولا زال لها الدور البارز والاهم في اطار وضع المجتمع والدولة الماليزية على مسارات التنمية الشاملة والمستدامة، انطلاقا من ايمان هذه المؤسسات بضرورات إقامة تنموي سليم قادر على مواجهة التغيرات والتفاعلات التي تشهدها معظم المجتمعات النامية من تراجع في اطار المسيرة التنموية، وهو ما تحقق بشكل واقعي في إدارة التنمية الماليزية اذ حققت طفراتها التنموية فضاء اجتماعيا قائما على التعاون بدل التصاريح، وشكلت أواصر مجتمعية قائمة على الاعتراف المتبادل بدلا من الاقصاء في اطار التباين والتتنوع العرقي والاثني في ماليزيا، وهو ما عزز من قوة الدولة ودفعها الى الارقاء العالمي نحو مصاف الدول المتقدمة.

^١ - ايمن المقدم، "عرض كتاب: السياسات التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا"، مجلة افق اسيوية، العدد ٢، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، تشرين الاول/٢٠١٧)، ص ص ٣٠٩-٣١١.

^٢ - فيصل مناور ومني العلبيان، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٨)، ص ٥٢.

الخاتمة.

يشهد العالم متغيرات سريعة ومتباينة في إطار التوجه نحو بلوة نظم سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تتضمن هيكل جديدة، والحال هذا يفرض على المجتمعات والدول النامية واقعا ثقيلا يدفعها باتجاه اللحاق بهذه التطورات والتقاعلات، بهدف الارتقاء بواقعها ودفع مسارات التنمية فيها.

والتجربة الماليزية تعد واحدة من هذه التجارب، التي استطاعت أن تلتح بركب التطور العالمي، عبر خطها لمنهج تموي خاصا بها، يمزج بين الحداثة والتقليد في إدارة عملية التنمية، وقد أسهمت المؤسسات الحكومية الرسمية فيها اسهاما فاعلا ومؤثرا في إدارة دفة التنمية بغية إحلال العدل ومظاهر السلام في المجتمع الماليزي انطلاقا من رؤيتها الخاصة بتحمية النمو والخروج من التخلف، وارادتها الحقيقية في إدارة التعدد الاثني والعرقي فيها وفقا للاسس العدل والمساواة واحتواء الآخر ، فكانت نتائجها إيجابية على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كونها استمرت في قيم الانسان والمجتمع قبل استثمارها في قيم نظامها السياسي، وتطورت من عقلية الانسان الماليزي قبل تطوريها لهيئات ومؤسسات المجتمع، وهو ما أسهمت في تسهيل مهام ومسارات التنمية فيها وحفز على تطويرها وتعزيز قنواتها عبر سلسلة تفاهمية وقيمية عززت من علاقة الفرد بالنظام السياسي، وسخرته نحو الانضباط والتعاون.

وبالتالي افضت الأدوار الرسمية للمؤسسات الحكومية إلى ضبط عملية التنمية ولادمتها وشمولها على مختلف الأصعدة سواء الصعيد المادي والمعنوي وشملت في ثناياها مجل الترتيبات المؤسسية والتنظيمات المجتمعية، وكذلك السلوكيات والتصيرات الجماعية للافراد.

النتائج.

في ختام هذا المشروع البحثي، ثمة جملة من النتائج التي توصل لها الباحث واهمنا ما يلي:

- ١ - ان مفاهيم العدل والسلام تعد اسس اجتماعية ومحورية في اطار أي سلوك تنظيمي، كونها تشكل منطلقاً للابداع والتطور.
- ٢ - لا يمكن الحديث عن أي مساواة او عدالة مجتمعية دون وجود مظاهر فعلية للعدل والسلام في أي نظام او مجتمع سواء كان سياسياً ام اجتماعياً.
- ٣ - تعد التجربة الماليزية مثلاً واضحاً على مدى أهمية إرساء مبادئ العدل والسلام في سياسات النظام السياسي.
- ٤ - تبنت المؤسسات الحكومية الرسمية لماليزية الدور المحوري والاهم في مجال ترسیخ العدل والسلام في المجتمع، انطلاقاً من قناعتها بأن الاستقرار والنمو لا يمكن ان يسود دون وجود عدالة وتكافل مجتمعي وسياسي يستهدف إرساء الأمان والسلام المجتمعي.
- ٥ - سعت القيادة السياسية والمؤسسات السياسية الماليزية الى تشكيل تجربة مؤسسية وتمويلية حقيقية عبر سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي استهدفت عبرها الارتقاء بواقع الانسان الماليزي.
- ٦ - ركنت التنمية الشاملة في الدولة الى مسارات وخطط تنموية طويلة ومدروسة وقائمة على المشاركة الجماعية والإرادة الحقيقية في اطار تفديها مما اسهم في انجاحها وتطبيق نتائجها بشكل إيجابي على المجتمع.
- ٧ - شرعت المؤسسات الرسمية للدولة الى معالجة حالات التفاوت الاجتماعي والطبيقي والتباين العرقي والديني في المجتمع، بل وعملت على توظيف هذه التباينات في خدمة مشاريعها التنموية، عبر سياساتها الهدافلة الاستثمار والارتقاء بالإنسان.
- ٨ - لم تستثنى التنمية الشاملة لماليزيا قطاعات دون اخر، وركزت على القطاعات ذات التماس الأكبر مع الشرائح المجتمعية وهو ما اسهم في نمو وتطور مختلف القطاعات البشرية في المجتمع.

قائمة المصادر.

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب

١. احمد الريسوبي، **الفكر الإسلامي وقضاياها السياسية المعاصرة**،(القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).
٢. احمد جبرون، **نشأة الفكر السياسي الإسلامي وتطوره**، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، ٢٠١٥).
٣. بكر احمد مصطفى، **اساسيات إدارة مؤسسات الدولة**، (عمان: مؤسسة الجنادرية للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠).
٤. بلال ياسين الكساسبة، **اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في ماليزيا وسنغافورة**،(عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢١).
٥. جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي او مبادئ الحقوق السياسية**، ط٢، ترجمة: عادل زعير، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥).
٦. حسن عبدالله الدعجه، **صنع السياسات العامة**، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠١٩).
٧. حميد حنون خالد، **الأنظمة السياسية**، ط٣،(بغداد: المكتبة القانونية، ٢٠١٠).
٨. صالح جواد كاظم وعلي غالب العاني، **الأنظمة السياسية**، (بغداد: كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩١).
٩. علي يوسف الشكري، **الوسط في فلسفة الدولة**،(بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠١١).
١٠. علي يوسف الشكري، **مبادئ القانون الدستوري**،(عمان: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١).
١١. عوض رجب الليمون، **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).
١٢. فضل الله محمد إسماعيل، **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث**،(الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).

١٣. فيصل مناور ومنى العلبان، **التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٨).
١٤. مجموعة مؤلفين، **بعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات ..الاسس.. الآفاق**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩).
١٥. محسن محمد صالح، **النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي**، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، ٢٠٠٨).
١٦. محمد كاظم المشهداني، **القانون الدستوري: الدولة، الحكومة، الدستور**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ٢٠١١).
١٧. مصطفى حلمي، **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤).
١٨. مهدي محفوظ، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٠).
١٩. نعمان احمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
٢٠. نعمان احمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١).
٢١. نوارة تريعة وعزيزة شيري، **الوجيز في القانون الدستوري: الحكومة-الديمقراطية**، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، ٢٠٢٢).

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية.

١. احمد محيي الدين محمد التلبياني، "التجربة الاقتصادية الماليزية التقويم والدروس المستفادة"، مجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد ٤، العدد ٧، (الإسكندرية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، كانون الثاني/٢٠١٩).
٢. ايمن المقدم، "عرض كتاب: السياسات التنموية في كوريا الجنوبية وماليزيا"، مجلة افاق اسيوية، العدد ٢، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، تشرين الاول/٢٠١٧).
٣. بختة دندان، "الحدود الدستورية بين السلطة التنفيذية والتشريعية(دراسة مقارنة)", مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٢، العدد ٩، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، اذار/٢٠١٨).

١٣. محمود صافي محمود، "تأثير القيادة السياسية على الاستقرار السياسي في ماليزيا خلال الفترة من عام ١٩٨١-٢٠٠٨"، **مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية**، العدد ١، (مدينة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، تشنين الأول/٢٠٢١).

١٤. نجاح الرئيس، "السلام في العلاقات الدولية: المفاهيم والمستقبل"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد ٧١، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥).

١٥. هانم احمد محمود سالم، "المقومات الدستورية لتحقيق الامن القضائي"، **مجلة البحوث الفقهية والقانونية**، العدد ٣٩، (دمنبر: كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر، تشنين الأول/٢٠٢٢).

رابعا: المعاجم والموسوعات.

١. احمد أبو حاقة وآخرون، **معجم النفائس الوسيط**، ط٢، (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٢. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافى، **معجم مصطلحات العولمة**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٧).

٣. اندياس فيرياكه وآخرون، **اطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية**، ترجمة: سامي أبو يحيى، (بيروت: المكتبة الشرقية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٤. جيل فيربول، **معجم مصطلحات علم الاجتماع**، ترجمة: انسام محمد الاسعد، (بيروت: دار ومكتبة الهلال للنشر والتوزيع، ٢٠١١).

٥. ريموند ولیامز، **الكلمات المفاتيح: معجم ثقافي ومجتمعي**، ترجمة: نعيمان عثمان، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٥).

٦. زياد محمد حميدان، **المعجم الجامع للتعريفات الأصولية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ٢٠٠٦).

٧. سامي محمد الصلاحات، **معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء**، (القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، ٢٠٠٦).

٨. عبدالعزيز بن عبدالله البريشن، **معجم المصطلحات الاجتماعية (انجليزي-عربي)**، (الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية، ٢٠١٣/١٤٣٥).

٩. مجموعة مؤلفين، **مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، ترجمة: سعيد الغانمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

١٠. مراد وهبة، **المعجم الفلسفى**، (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٧).

١١. ناظم عبدالواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، (عمان: دار مجذلوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

خامسا: الاطاريات والرسائل العلمية.

١. بلقاسم مربعي، **اليات إدارة التعديدية الاثنية ودورها في بناء الدولة** (دراسة في النموذج الماليزي)، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٥).

٢. زهيرة بن علي، **دور النظام الانتخابي في اصلاح النظم السياسية: دراسة مقارنة**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون العام، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، ٢٠١٥).

٣. محمد حواسى واحمد حزيري، **مكانة السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري**، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، ٢٠٢١).

٤. هشام جليل إبراهيم الزبيدي، **مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته باستقلال القضاء في العراق**، (رسالة ماجستير غير منشورة في القانون العام، بغداد: كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٢).

سادسا: النشرات والتقارير.

١. محسن صالح، **النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف** (تقرير)، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢١/حزيران/٢٠١٢).